

Document: EB 2017/121/R.9/Add.1
Agenda: 5(c)
Date: 23 August 2017
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Périn Saint-Ange

نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: +39 06 5459 9960
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Lisandro Martin

رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة

روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للاستعراض

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017

أولاً- المقدمة

- 1- ترحب إدارة الصندوق بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيّمة عام 2016 الذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وهذا هو التقرير الأول لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، وتود إدارة الصندوق التعبير عن تقديرها لمكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات.
- 2- وتقدر إدارة الصندوق إتاحة الفرصة لها للرد على التوصيات والاقتراحات التي تلقتها في التقرير. كما تقدر حدث التعلم الداخلي الذي تم عقده، والذي أتاح للموظفين فرصة إضافية للتعليق على التقرير قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.
- 3- وتعتقد إدارة الصندوق بأن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدبير الإدارة هي أدوات هامة للمساءلة، والتعلم، والشفافية لزيادة فعالية، ومصداقية، وملاءمة عمليات الصندوق.

ثانياً- اتجاهات الأداء

- 4- ويسر إدارة الصندوق بوجه خاص أن تحيط علماً بأن الاتجاهات في أداء عمليات الصندوق متوائمة بين التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وهذا انعكاس أيضاً للصرامة المتزايدة لأساليب وعمليات التقييم الذاتي في الصندوق. وعلى وجه الخصوص، تشير التحليلات الذاتية والمستقلة لمعايير تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى الأداء العالي للصندوق في بعض المجالات مثل توسيع النطاق، والتمايز بين الجنسين، وأداء الصندوق كشريك، والأثر على الفقر الريفي. إلا أن كلا من التقييمات الذاتية والمستقلة خلال نفس فترة الاستعراض تشير إلى أن الكفاءة، والاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية تبقى أضعف معايير الأداء.
- 5- وكما يعترف التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، فإن المشروعات التي شملها تحليل التقرير هي تلك التي استكملت طوال عام 2015 - وصمم بعضها قبل أكثر من 10 سنوات مضت - بينما تم إدخال وتفعيل عدد من إصلاحات الإدارة الرئيسية منذ ذلك الوقت. وسوف ينعكس الأثر الكامل للإصلاحات التي أدخلتها إدارة الصندوق على أداء الحافظة من خلال تقييمات الحافظة الأحدث في النسخ المستقبلية للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.
- 6- يشير التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى أنه من عام 2007 إلى 2015 كانت نسبة 75.3 في المائة من التصنيفات من عمليات الثبوت من تقارير إنجاز المشروعات وتقييمات أداء المشروعات مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك، ونسبة 26.2 في المائة مرضية أو أفضل من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يسر إدارة الصندوق أن ترى أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام

2017 يجد الدروس والنطاق أقوى معايير الأداء في عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات - ولا سيما الأداء المحسن للدروس من 91.4 في المائة مصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك في الفترة 2011-2013 إلى 94.2 في المائة خلال الفترة 2013-2015.

7- وبشأن البرامج القطرية، تحيط إدارة الصندوق علماً بالأداء الأضعف نسبياً في الأنشطة غير الإقراضية كما يظهر ذلك في التقرير، ولا سيما في بناء الشراكات، وحوار السياسات. وتُبذل جهود مستمرة لتحسين الأداء في هذه المجالات، على سبيل المثال عن طريق إصدار مجموعة من الأدوات مؤخرًا لتعزيز الانخراط في السياسات على المستوى القطري، وإنشاء صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين الشراكة مع القطاع الخاص.

8- ولكن كما ورد في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، يبقى أداء الصندوق بشأن توسيع النطاق وكشريك الأعلى حسب تقييم مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويتابع التقرير ليذكر أن توسيع النطاق مترابط مع الأداء في الأنشطة غير الإقراضية. لذا كانت إدارة الصندوق تفضل أن ترى تحليلاً أعمق بشأن الاختلاف بين مجموعتي التصنيف اللتين تديان مترابطتين.

ثالثاً - الانتقال إلى ما أبعد من مرضٍ إلى حد ما

9- إدارة الصندوق ملتزمة بتحسين الأداء إلى مرضٍ وأبعد من ذلك. ولكي تفعل ذلك، قامت بتبني نهجها، كما هو محدد في الورقة الخاصة بنموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، من أجل تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية بشكل أكثر فعالية. ويوضح نموذج العمل الجديد تركيز الصندوق بشكل أكبر على القيام بالتنمية بشكل مختلف، بهدف تحقيق أثر أكبر على أرض الواقع والسعي إلى تحسين الكفاءة والفعالية التشغيليتين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المبادرات القائمة بالفعل، بما في ذلك: الأنشطة ضمن إطار الفعالية الإنمائية للصندوق؛ والمبادرة الجديدة بشأن التميز التشغيلي لإحراز النتائج؛ وإنشاء فرق عمل تعمل في مجالات إصلاح محددة، بما في ذلك استعراض عملية التصميم، والأنشطة غير الإقراضية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والاستهداف.

رابعاً - المنهجية والعملية

10- تود إدارة الصندوق أن تعيد التأكيد على الشواغل التي أثارها بشأن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق للعام الماضي فيما يتعلق بالمنهجية. وترى إدارة الصندوق أنه ينبغي لمكتب التقييم المستقل أن يفصل مجموعات بيانات عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات، وتقييمات أداء المشروعات، وتقييمات الأثر في التقارير السنوية القادمة، نظراً إلى أن مقدار الوقت، والموارد، ومنهجية وعمليات التقييم بالنسبة لأنواع الثلاثة من المنتجات تبقى مختلفة جداً. وللتوضيح، تستند عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات بشكل كامل إلى استعراض مكتبي، في حين تستخدم تقييمات أداء المشروعات، وتقييمات الأثر منهجيات أكثر عمقا وجمع البيانات الأولية في البلدان الشريكة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحليل أكثر تجانساً لمجموعة البيانات وجعلها أكثر مصداقية وقابلية للمقارنة مع تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الذي لا يستخدم سوى تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات للإبلاغ عن أداء المشروعات.

11- وعلاوة على ذلك، تشجع إدارة الصندوق مكتب التقييم المستقل على الأخذ بعين الاعتبار متابعة إدارة الصندوق للقضايا المتكررة الرئيسية على النحو المبين في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، قبل الانتهاء من إعداد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وتعتقد إدارة الصندوق أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق له أهمية حاسمة في تحسين المنظمة وتعلمها، وترغب في استخدامه كفرصة للتفكير في القضايا الاستراتيجية مع تقديم توصيات ملموسة تضيف قيمة، تتجاوز تلك التي تقدم في منتجات التقييم الأخرى التي قدمت الإدارة لها استجابات وإجراءات متابعة كافية.

خامسا - التوصيات المقدمة إلى إدارة الصندوق

- 12- ترحب إدارة الصندوق بالتوصيات المبسطة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 وتقدرها.
- 13- وترد أدناه ردود الإدارة التفصيلية على التوصيات المنفصلة. وتتطلع الإدارة إلى العمل مع مكتب التقييم المستقل طوال الجزء الثاني المقبل من اتفاقية التنسيق من أجل زيادة تبسيط عملية عرض التوصيات لضمان الاستيعاب الفعال والكافي لها.

توصية مكتب التقييم المستقل في رد الإدارة الصندوق

1- ضمان ألا يؤدي تدعيم إنجازات التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى ركود في التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعده.

1-1 يستتبع ذلك نهجا شموليا يحسن الربط بين برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وذخيرة المشروعات، ويضيق الفجوة بين تصميم المشروعات وتنفيذها من خلال زيادة مشاركة الحكومة التي يوفرها كون الصندوق أكثر لامركزية.

متفق عليه. اتخذت إدارة الصندوق خطوات عديدة لضمان عدم ركود أداء عمليات الصندوق في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق أو ما بعده. وبالإضافة إلى النهج المنقح للصندوق، على النحو المحدد في الورقة المتعلقة بنموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، هناك عدد من المبادرات الرئيسية قيد التنفيذ: إطار الفعالية الإنمائية - مع عدد من الأنشطة، بما في ذلك إصلاح نظام إدارة النتائج والأثر، وإطلاق نظام إدارة النتائج التشغيلية، وإطلاق مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج، وما إلى ذلك - والتركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال مبادرة التميز التشغيلي لإحراز النتائج التي أطلقها رئيس الصندوق في عام 2017 مع آخرين. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين أداء عمليات الصندوق لما تبقى من فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعدها.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرق مهام مشتركة بين الشعب لوضع خطط عمل للصندوق بشأن الشباب، والقطاع الخاص/التمويل الريفي، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واستعراض وتحسين تصميم مشروعات الصندوق. ومن المتوقع أن ينتهي فريق مهام التصميم من وضع خطة عمل لإصلاح عملية التصميم بحلول نهاية عام 2017. وعلاوة على ذلك، أجريت دراسة للصرف داخليا ووضعت خطة عمل للصرف لتحسين عملية الصرف، والفجوة بين التصميم والتنفيذ.

وأخيرا، تم تحويل إطار قياس النتائج المؤسسية للصندوق من أداة لقياس النتائج إلى

أداة لإدارة النتائج، لتمكين المنظمة من الإدارة لتحقيق أداء أفضل.

2-1 لبدء هذا التحول النموذجي، يمكن إدارة الصندوق أن تضع أهدافا مرضية أو أفضل من ذلك لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في مجالات القوة مثل الملاءمة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والابتكار وتوسيع النطاق لرفع الأداء فوق المستوى الحالي.

متفق عليه. توافق الإدارة على أن الصندوق ينبغي أن يهدف إلى تحقيق أداء مرضٍ أو أفضل من ذلك في جميع المعايير، وترصد بدقة الفعالية الإنمائية للصندوق استنادا إلى بيانات مفصلة عن تصنيفات الأداء من خلال تقارير أداء مؤسسية مرتبطة بالخطة متوسطة الأجل.

وفي حين تسعى الإدارة جاهدة لتحسين أداء الحافظة إلى مستوى مرضٍ وما فوق، فإنها ترغب في الإبقاء على عتبات الأهداف بحيث تعكس النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك (4) من أجل الإبلاغ الخارجي. وتعتقد الإدارة أن ذلك يتماشى أيضا مع ممارسة المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من خلال أطر نتائجها.

وعلى الرغم من ذلك، تقدم الإدارة تحليلاً مصنفاً يبين الأداء المرضي وما فوق ذلك لجميع معايير أداء المشروعات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 في إطار المستوى 2 من إطار قياس النتائج.

2- اعتماد نهج تحويلية تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتمييز بين الجنسين إذا كان للصندوق أن يسهم على نحو أساسي في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "الابتكار عن الركب".

كما تحتاج التدخلات المدعومة من الصندوق أيضا إلى معالجة التغييرات الأطول أجلا في الممارسات الثقافية، وكذلك في القوانين والسياسات. ولهذا، تتطلب المشروعات نظرية محددة للتغيير، فضلا عن مؤشرات لرصدها طوال دورة المشروع.

متفق عليه. تعتقد الإدارة أن هذه التوصية الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تعكس التوصية الواردة في تقرير التوليفة التقييمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي أنجز في عام 2017. ووافقت الإدارة على التوصيات المقدمة في تقرير التوليفة التقييمية ووفرت إجراءات متابعة كبيرة. وبينما تلتزم الإدارة باستيعاب التوصيات، فإنها تعتقد بأن إظهار التقدم المحرز في تنفيذها يتطلب وقتا، وبالتالي فإن تكرار التوصية الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق في تقرير التوليفة التقييمية في نفس السنة لا يضيف قيمة بالضرورة.

وكما تمت الإشارة إليه في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، فإن أحد مجالات نقاط قوة الصندوق هو التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والنتائج الإيجابية المحققة في تمكين النساء الريفيات الفقيرات في عملياته.

وبما يتماشى مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، حدد الصندوق أهدافا ليس فقط لزيادة نسبة المشروعات التي يتم فيها تعميم قضايا المساواة بين الجنسين، بل أيضا لجعل التدخلات أكثر عناية بالتحول. وفي إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، يقترح أن تكون نسبة 15 في المائة من المشروعات تحويلية جنسانيا، ونسبة 90 في المائة من المشروعات مصنفة على أنها تعمم مراعاة المنظور الجنساني جزئيا (مرضية إلى حد ما، 4) أو أفضل من ذلك عند الإنجاز.

وبالإضافة إلى ذلك، تتيح المؤشرات الأساسية الجديدة للصندوق للمشروعات إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الثلاثة لسياسة التمايز بين الجنسين (التمكين الاقتصادي، وإسراع الصوت وصنع القرار، وعبء العمل) عن طريق ضمان تصنيف المؤشرات حسب نوع الجنس على مستوى الفرد ورأس الأسرة.

ويُجري النظر في العناصر الرئيسية لمؤشر تمكين المرأة في الزراعة عند تصميم مبادرة تقييم أثر التجديد التاسع لموارد الصندوق، والتجديد العاشر لموارد الصندوق.

ويتيح هذا المؤشر قياس تمكين النساء العاملات في الزراعة، ويمكن أن يوفر عناصر لرصد أثر نظريات التغيير في التحول الجنساني.

2- تنظيم الأنشطة غير الإقراضية الثلاثة - إدارة المعرفة، والشراكات، والانخراط في السياسات - لإطلاق إمكاناتها من أجل توسيع نطاق نتائج البرامج القطرية.

1-2 يجب صياغة أهداف الأنشطة غير الإقراضية بشكل أكثر انتقائية، مع وجود روابط داخلية واضحة بين الأنشطة والموارد اللازمة للاضطلاع بها. ويجب إدماج الأنشطة غير الإقراضية في البرامج القطرية والعمليات ذات الصلة (مثل الإشراف، واستعراض البرامج القطرية، وتقييم أداء القطاع الريفي).

متفق عليه. تتفق الإدارة مع الحاجة إلى تنظيم الأنشطة غير الإقراضية في الحافظة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتطلب أطر النتائج الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والأطر المنطقية للمشروعات مؤشرات محددة على مستوى النواتج والنتائج للأنشطة غير الإقراضية حيثما كان ذلك ملائماً، مما يسهم في تحقيق الغاية الشاملة وأهداف البرنامج القطري والمشروعات. ويتم تتبع هذه المؤشرات طوال دورة المشروعات والإبلاغ عنها في نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، واستعراضات الإنجاز، وفي تقارير إنجاز المشروعات.

وعلاوة على ذلك، تشكل الأنشطة غير الإقراضية، إلى جانب الأنشطة الإقراضية، جزءاً لا يتجزأ من نهج الصندوق الشمولي، ونموذج العمل المعزز لتحقيق الأثر على نطاق واسع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لاستراتيجية الصندوق المنقحة بشأن الانخراط في البلدان المتوسطة الدخل. وسيولى اهتمام وموارد أكثر انتظاماً للأنشطة غير الإقراضية في المستقبل، بما في ذلك عن طريق تحسين حوافز الموظفين والمساءلة عن النتائج.

وسيتضمن إطار إدارة النتائج المؤسسية المقترح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مؤشرات مخصصة لرصد التقدم المحرز في الأنشطة غير الإقراضية والإبلاغ عنه، استناداً إلى نظم جمع بيانات ومنهجيات تقييم أكثر صرامة. وهذا انعكاس آخر لزيادة الأهمية التي تعزى إلى الأنشطة غير الإقراضية في تعزيز التحول الريفي المستدام والشمولي.

2-2 يجب تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى مدراء البرامج القطرية من قبل الشعب ذات الصلة في الصندوق، بما في ذلك الشعب من خارج دائرة إدارة البرامج.

متفق عليه. توافق الإدارة على أنه من المهم أن تستفيد الفرق القطرية من شعب الصندوق ذات الصلة لدعم الأنشطة غير الإقراضية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لضمان وجود صلة بين النهج العالمي/المؤسسي والعمل الذي يجري على المستوى القطري في الأنشطة غير الإقراضية. وتعمل الشعب ذات الصلة في الصندوق، بما في ذلك مكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي، ومكتب السياسات في شعبة السياسات والمشورة التقنية، من بين جهات أخرى، على هذا وتقوم بالفعل بتقديم الدعم إلى الفرق القطرية من خلال مشاركتها في بعثات التصميم/الإشراف والإنجاز، حسب الاقتضاء، ومن خلال تطوير أدوات لمساعدة الفرق القطرية على تحسين إدراج الأنشطة غير الإقراضية في حوافزها.

3- تحسين دقة البيانات لمعايير استراتيجية مختارة لتحسين رصد الأداء وتعزيز نُهج التدخل.

1-3 بالنظر إلى التركيز المتزايد على تعميم التكيف مع تغير المناخ في التجديد العاشر لموارد الصندوق، مدعوماً بفصله عن إدارة البيئة والموارد الطبيعية، هناك حاجة إلى جمع أدلة أكثر ملاءمة لإثبات الإنجازات. وقد توفر

متفق عليه. يظل تعزيز التقييم الذاتي وقياس الأثر عنصراً رئيسياً في تدخلات الصندوق في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وسوف يهدف الصندوق إلى استغلال الفرص الجديدة ضمن حافظته لزيادة تطوير قاعدة الأدلة بشأن فوائد ومساهمات إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في الحد من الفقر. وسيتم ذلك من خلال الاستفادة من أوجه التقدم في التكنولوجيات الجغرافية الفضائية، ومن خلال قواعد البيانات العالمية. وسيجري أيضاً إدماج مؤشرات إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتغير المناخ بصورة كاملة في

الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية للصندوق، بما في ذلك رصد التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والإبلاغ عنه.

وعلاوة على ذلك، تعمل إدارة الصندوق بالفعل على تنظيم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المشروعات لجمع البيانات، وتحليلها، والإبلاغ عنها، فضلا عن الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز التحول الريفي.

التطورات التكنولوجية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية الفضائية، والاستشعار عن بعد، فرصا تتسم بالكفاءة التكاليفية لتحسين نوعية البيانات.

متفق عليه. توافق الإدارة على أن الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية أمران محوريان بالنسبة لمهمة الصندوق. وفي الواقع، فإن اثنين من المؤشرات على مستوى الأثر اللذين ترصدتهما مبادرة تقييم الأثر الصارمة في الصندوق يقومان الأثر الغذائي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن مكتب التقييم المستقل لا يصنف المجالات الفرعية للإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وإنما يعطي بدلا من ذلك تصنيفا موحدا للأثر على الفقر الريفي، ستواصل إدارة الصندوق تصنيف الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في تقارير إنجاز المشروعات. ومن أجل إثبات وتبرير التصنيفات المقدمة، يتعين على المشروعات أن تتضمن بيانات لإثبات التقدم المحرز من خلال تدخلات المشروع في هذه المجالات الفرعية. ومن خلال عمليات الاستعراض الصارمة، تضمن الإدارة توافر بيانات كافية للإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

2-3 يتطلب الأمن الغذائي، الذي يعتبر محوريا لمهمة الصندوق، اهتماما خاصا لضمان أن تؤدي الإنتاجية الزراعية إلى تحسين الأمن الغذائي للمجموعات المستهدفة من الصندوق. ويتطلب ذلك إدراج مقاييس للأمن الغذائي في صياغة الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات، وفي رسدها.

4- إتاحة تمايز أكبر في الإدارة المالية والمتطلبات الائتمانية للتوريد، مع دعم تحسين القدرات الوطنية على المدى الطويل.

متفق عليه. يدرك الصندوق أن تعزيز فعالية وكفاءة عمليات التوريد في المشروعات يمثل أولوية رئيسية. وأنشئت في أوائل عام 2017 مجموعة من الممارسين الداخليين المعنيين بالتوريد في المشروعات من أجل تحديد الأولويات الرئيسية للنهوض بجدول أعمال الصندوق في هذا المجال، وشارك كبير خبراء في شؤون توريد المشروعات في دعم إعداده وتنفيذه. وتشمل العناصر الرئيسية في جدول الأعمال ما يلي: استعراض هيكل الإشراف على التوريد في المشروعات الصندوق، وتحديد الخيارات لتعزيزه؛ وإدخال نهج قائم على أساس تقييم المخاطر للإشراف على توريد المشروعات؛ وتعزيز القدرة التقنية للتوريد بين موظفي الصندوق وموظفي المشروعات.

1-4 على المدى القصير إلى المتوسط، يجب على الصندوق أن يراعي المزيد من التمايز في المتطلبات الائتمانية على أساس السياق القطري وسمات المخاطر. ويتطلب ذلك إجراء تقدير مسبق معزز لمخاطر التوريد على المستوى القطري، وعلى مستوى القطاع والوكالة، وذلك مقابل نهج أفضل تصميمًا يتلاءم مع المتطلبات الائتمانية، ولا سيما بالنسبة للتوريد. وينبغي للصندوق أن يواصل توفير المزيد من الإشراف ودعم التنفيذ خلال استهلاك المشروعات، وللمشروعات التي تعتبر "معرضة للمخاطر"، أو في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. ويمكن تعزيز ذلك من خلال تعزيز قدرات المكاتب القطرية للصندوق والمراكز الإقليمية الفرعية.

2-4 على المدى الطويل، يتمثل الهدف في المساهمة في تعزيز قدرات الإدارة المالية والتوريد في الإدارة المالية والتوريد في الوكالات المنفذة، وربما بدعم من منح الصندوق.

متفق عليه. توافق الإدارة على أن تعزيز وبناء القدرات القطرية في مجال الإدارة المالية والتوريد أمر حيوي. وسوف تتحرى الإدارة السبل الكفيلة باستخدام نافذة المنح لوضع برامج شبيهة بمبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج من أجل بناء القدرات القطرية على نحو منظم في هذه المجالات. وسوف يكون التعلم من تنفيذ مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج عنصرا مهما في توجيه توسيع نطاق هذا النهج إلى ميادين أخرى، بما في ذلك الإدارة المالية والتوريد.

3-4 بناء على السياق القطري، وبالتعاون مع شركاء آخرين، قد يدعم الصندوق إنشاء وحدات دائمة لإدارة المشروعات مسؤولة عن جميع التدخلات الممولة من الخارج في قطاع أو قطاع فرعي معين.

غير متفق عليه. في حين توافق الإدارة على أن وجود وحدة دائمة لإدارة المشروعات ستدعم تنفيذ مشروعات الصندوق، فإن ذلك سيتعارض مع نظرية التنمية، ومبادئ وعمليات تحقيق أهداف جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، ولضمان الاستدامة على المدى الطويل، هناك دافع للابتعاد عن نموذج وحدة إدارة المشروع نحو نهج أكثر تكاملا، مع زيادة ملكية البلدان ومسؤوليتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات الخاصة بإنشاء وحدات دائمة لإدارة المشروعات تقع على عاتق الحكومات، ولا يتم التفويض بها من قبل الصندوق. وأدى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005)، وبرنامج عمل أكرا (2008)، وجدول أعمال شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال (2011)، وجدول أعمال 2030 إلى إبراز الحاجة إلى أن تزيد البلدان من ملكيتها لجدول أعمالها الإنمائي، وأن تتواءم الجهات المانحة مع الأولويات، والعمليات، والهياكل الوطنية بدلا من إنشاء هياكل موازية لتقديم المعونة. وتحقيقا لهذه الغاية، أعربت الإدارة عن تقديرها لعدد من الحالات التي تمكنت فيها بعض الحكومات من إنشاء آليات تنفيذ قطرية متعددة البرامج وأكثر تنظيما، والتي تبدو أنها نهج أفضل. وهكذا، وفي حين تعتقد الإدارة أن وجود وحدة معززة ومنسقة داخل الهيكل الحكومي سيكون مفيدا في دعم التنفيذ الإجمالي للبرامج، فإن الوحدات الدائمة الموازية لإدارة المشروعات قد لا تعمل على تعزيز التنمية الطويلة الأجل في البلدان. ومع ذلك، فإن الإدارة تبقى ملتزمة، على المدى الطويل، بدعم وبناء القدرات الوطنية على تنفيذ برامج فعالة وكفوءة.

سادسا - موضوع التعلم

14- ترحب إدارة الصندوق بالاستهداف كموضوع تعلم للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2018، وتحيط علما بالحاجة إلى تعزيز استهداف الفقر. وهي تعتقد أن ذلك يأتي في الوقت المناسب في ضوء عملية الاستعراض الداخلي للسياسات والاستراتيجيات التي سلطت الضوء أيضا على الحاجة إلى تحديث سياسة الصندوق بشأن "الاستهداف - الوصول إلى فقراء الريف". وسوف تستفيد إدارة الصندوق من تحليل مكتب التقييم المستقل في الصندوق لهذا الموضوع.